



حقوق الانسان

تُعد حقوق الإنسان شرطًا مسبقًا للحرية والكرامة للأشخاص، ولسيادة القانون ولتحقيق النمو الشامل والمستدام الذي نعتمد عليه كشركة تجارية. ومن الجدير بالذكر أن احترام حقوق الإنسان متجذر في قيمنا ويُعد عاملاً أساسيًا لإجازة العمل من جانب الموظفين والعملاء والمستثمرين والمجتمعات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات تنظيم حقوق الإنسان المؤسسية آخذة في الازدياد، وتشمل الإبلاغ ومتطلبات العناية الواجبة الإلزامية. إننا ندعم التنظيم الفعال والمتوازن الذي يعزز تكافؤ الفرص العالمية للمؤسسات المسؤولة.

نبذل في شركة الخليج للملاحة قصارى جهدنا لضمان منع الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطتنا التجارية ومعالجتها. وقد تم دمج التزامنا ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركتنا.

ونحن على استعداد أفضل مع هذه المدونات والتوجيهات الجديدة لمراقبة التقدم والأداء وفقًا لمعايير دولية. وعلاوة على ذلك، نواصل تقييم الجوانب الأخلاقية المحتملة لاستخدامنا للتقنيات الجديدة.

القرصنة والأمن

إن خطر القرصنة واختطاف السفن التجارية في البحر محل اهتمام لمشغلي السفن. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا الأمر في إمكانية اختراق أنظمة تقنية المعلومات والتقنية التشغيلية الموجودة على متن السفينة بنفس سهولة اختراق الأنظمة الشاطئية، وهو ما قد يتسبب في إلحاق ضرر كبير بسلامة وأمن السفن والموانئ والمرافق البحرية.

يعتبر تبني تدابير مناسبة لحماية أنظمة أعمالنا من خلال الأمن السيبراني ومنع الهجمات واختطاف مركباتنا التجارية أمرًا مهمًا لشركة الخليج للملاحة. وقد تم إعداد سياسة المعلومات الأمنية لدينا من أجل توفير حماية لأصول معلومات شركة الخليج للملاحة - سواء أكانت رقمية أم غير رقمية، توضح هذه السياسة بالتفصيل الحد الأدنى من المتطلبات والمسؤوليات لجميع موظفينا لضمان الحفاظ على السرية وخصوصية البيانات، وكذلك كيفية الإبلاغ عن حوادث أمن البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أيضًا سياسة إدارة تقنية المعلومات تحدد متطلبات إدارة أصول تقنية المعلومات لدى شركة الخليج للملاحة طوال دورة حياة تلك الأصول بأكملها.

تلتزم شركة الخليج للملاحة بتوفير بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع الموظفين على البر وعلى متن السفن، بحيث لا يكون هناك أحد معرض لمخاطر غير ضرورية. ونضمن أيضًا أن تكون جميع السفن الخاضعة لإدارتنا تمتلك دائمًا للمتطلبات الحالية لقانون الأمن الدولي للسفن والموانئ، وكذلك أي إرشادات أمنية على النحو المنصوص عليه من قبل الدول التي تحمل السفن رايتها وكذلك الهيئات التنظيمية.

لتوفير بيئة أكثر أمانًا لموظفينا وأصولنا، نتعاون مع شركات رائدة مثل أمبيري سيكيوريتي للحصول على أحدث معلومات عن الأمن والقرصنة.

خط الطوارئ

يتوفر لدى شركة الخليج للملاحة السياسات والإجراءات المناسبة كي تكون جاهزة في جميع الأوقات للتعامل مع جميع حالات الطوارئ بطريقة مرضية.

وكي يتسنى تحقيق هذا الهدف، يتم تنفيذ السياسات التالية:

- توفير قوى عاملة كافية ومؤهلة وذات خبرة
- وجود غرفة طوارئ مجهزة بشكل صحيح في المكتب
- وسائل تواصل فعالة
- خطط طوارئ محدثة، خطة طوارئ للتلوث البحري على متن السفن / خطة طوارئ للتلوث بالزيت على متن السفن، خطة الاستجابة للسفن و خطة طوارئ السفن في كاليفورنيا، خطة طوارئ للتلوث بالزيت على متن السفن في قناة بنما وغير ذلك حسبما يكون ملائمًا.

نسعى دائمًا كإجراء احترازي إلى تجنب المناطق عالية الخطورة، واستخدام فوهات مياه ذات ضغط عالي وتركيب أسلاك شائكة لمنع الصعود غير المصرح به، ولحسن الحظ، لم تكن هناك أي انتهاكات لأمن المعلومات، ولم تكن هناك حالات قرصنة في عام 2021.

الحوكمة -

عمليات إبلاغ شفافة وفي الوقت المناسب

من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يتوجب علينا التصرف بمسؤولية وإدارة أنشطتنا وأعمالنا بشفافية ونزاهة.

يُعد اعتماد إطار حوكمة الشركات وتنفيذه هدفًا أساسيًا لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ مما يساعد في ضمان الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها والشفافية والإفصاحات وزيادة قيمة المساهمين وحماية مصالح أصحاب المصلحة وتخفيف مخاطر العمل بشكل مناسب.

يعتمد نهجنا على إطار حوكمة متكامل * مع قنوات مساءلة واضحة ومتطلبات شفافية وحدود استقلالية. ويتولى مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة ولجان مجلس الإدارة مهمة الإشراف على استراتيجيات وخطط وسياسات الشركة.

قامت شركة الخليج للملاحة بتبني قواعد حوكمة الشركات ذات الصلة وتطبيقها على النحو المنصوص عليه من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، القرار رقم 7 ر.م لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة. وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3 / ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة.

مزيد من التفاصيل بخصوص إطار حوكمة الشركات لدينا (بما في ذلك مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والتعويضات التنفيذية)، يُرجى الرجوع إلى تقرير حوكمة الشركة الشامل لعام 2021 المتاح على موقعنا الإلكتروني.



وصلة:

<https://www.gulfnav.com/corporate-governance/>